CCW/GGE/XV/WG.2/WP.1
1 September 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقيـــة حظـــر أو تقييد استعمال أسلحة تقلـــيدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الخامسة عشرة
جنيف ٢٨ آب/أغسطس – ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
البند ٨ من جدول الأعمال
الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

الفريق العامل المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد

تعلـــيقات عـــلى مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضـــادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات. تجميع للأحكام التي يمكن أن تحظى بتوافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين والتي ترد في الوثيقة CCW/GGE/XV/WG.2/1 وCorr.1

مقدمة من الاتحاد الأوروبي

١- يواصل الاتحاد الأوروبي جعل هدفه التوصل إلى بروتوكول فني بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد يعـــزز القانون الإنساني الدولي. ويعلّق الاتحاد الأوروبي أهمية عظيمة على"المقترحات والأفكار المنقحة المعروضة بشـــأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في إطار فريق الخبراء الحكوميين بغية توفير أساس لمواصلة العمل"، هذه المقترحات والأفكار التي وردت في الوثيقة CCW/GGE/XII/WG.2/1/Rev.2 المؤرخة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ [يشار إليها فيما يلي باسم مجموعة التوصيات] والتي قدمها المنسق السابق والتي تمثل حصيلة أربع سنوات من العمل المكثف في مجال الألغام غير الألغام المضادة للأفراد. وقد صيغت مجموعة التوصيات بعد مشاورات واسعة مع البلدان المعنية وتضمنت المجموعة اقتراحات محددة. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه بتقديم مجموعة التوصيات تلك دخلت عملية الألغام غير الألغام المضادة للأفراد مرحلة أنضج. ويود الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يذكّر في إطار هذه العملية بالاقتراح المقدم من أكثر من ٣٠ دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية بما فيها عدد من الدول الأعضاء في الاتحـــاد الأوروبي، وهو الاقتراح الذي رحب به الاتحاد الأوروبي دائماً كما يود أن يذكّر بالاقتراح ذات الصلة المقـــدم من آيرلندا. وإضافة إلى ذلك، قدمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مساهمات هامة في هذه العملية بشأن موضوعات مثل الصمامات الحساسة، وإمكانية الكشف، والنقل.

٢- وعـــلى ضوء هذه الخلفية، يعتقد الاتحاد الأوروبي أن الوثيقة المناسبة التي يتعين الاستناد إليها في مواصلة المناقشـــات بشـــأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد هي مجموعة التوصيات. وبما أن "مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات. تجميع للأحكام التي يمكن أن تحظى بتوافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين" الواردة في الوثيقة CCW/GGE/XV/WG.2/1 المؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦ وCorr.1 المؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦ [يشار إليها فيما يلي بعبارة مجموعة الأحكام بشأن الألغام غير الألغام

المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات] لا تبلغ المعيار المحدّد في مجموعة التوصيات، فإن الاتحاد الأوروبي سوف يضطر للتمسك بتحفظات عن ذلك الاقتراح.

٣- تشكل الأحكام الملزِمة قانوناً بشأن كشف الألغام غير الألغام المضادة للأفراد وحياتها النشطة جزءاً متمماً وأساسياً من مجموعة التوصيات التي وضعها المنسق السابق. وهذه الأجزاء التي تتسم بأهمية أساسية لا ترد في مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات. وقد أوجز المنسق في مقدمة مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات ثلاثة بدائل لمعالجة هاتين المسألتين هي: (١) صيغة ملزِمة قانوناً، (٢) ونهج اختياري، (٣) ونهج الممارسة الفضلى. ويؤيد الاتحاد الأوروبي البديل الأول الذي يرى الاتحاد أنه يمكنه وينبغي له أن يحصل على توافق في الآراء. ويشجع الاتحاد الأوروبي المنسق على تكثيف اتصالاته وعلى الإبقاء على حوار مستمر مع الدول الأطراف التي لم تتمكن بعد من الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الالتزامات الملزمة قانوناً المتعلقة بإمكانية الكشف والحياة النشطة.

٤- ومن الصعب أيضاً صعوبة بالغة تقدير القيمة المضافة الإجمالية التي يمكن أن تقدمها مجموعة الأحكام المقترحة الكاملة بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات إلى القانون الإنساني الدولي لأن الجزأين المتعلقين بإمكانية الكشف وبالحياة النشطة لم يُبَت فيهما بعد. أما الأجزاء الأخرى من الاقتراح فتكرر بقدر كبير الالتزامات القائمة فعلاً بشأن الالتزامات التي تتعلق بجميع الألغام، وهي الالتزامات الواردة في البروتوكول الثاني المعدل. ولذلك فإنه طالما اعتُبر أن هذين الجزأين الرئيسيين ينتظران البت فيهما من حيث محتواهما و/أو وضعهما القانوني، ونظراً إلى وجوب أن يكون تحليل أي اقتراح بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد تحليلاً شاملاً لأن كل جزء يتصل بالكل اتصالاً لا انفصام فيه، فإنه لا يمكن إجراء تقييم للأجزاء الأخرى أو لإمكانية التوصل إلى توافق في الآراء على هذا الأساس. وفيما يتعلق بتلك الأجزاء الأخرى، لاحظ الاتحاد الأوروبي بعين القلق الفوارق الهامة التالية بين مجموعة التوصيات ومجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات:

٥- عنوان مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات هو عنوان مقيِّد أكثر من العنوان في مجموعة التوصيات. فالعنوان يمكن تفسيره تفسيراً يعني أن البروتوكول المقبل لا يمكن أن يتضمن إلا أحكاماً تتعلق باستخدام الألغام التي هي موضوع البروتوكول. وبعبارة أخرى، لا يمكن للبروتوكول أن يتضمن أي عملية إنهاء على مراحل لإنتاج ألغام معينة. فالعنوان في مجموعة الأحكام بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات يثير من جديد أيضاً مسألة نوع الألغام التي سوف تكون موضوع البروتوكول المقبل، أي مسألة ما إذا كان ينبغي للبروتوكول أن يقتصر على الألغام المضادة للمركبات أو مسألة ما إذا كان ينبغي له أن يشمل جميع الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

٦- تغفل الفقرة ١ من مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات الفقرة ٥ من مجموعة التوصيات، هذه الفقرة التي تنص على عدم مساس التوصيات/الأحكام بالقانون الإنساني الدولي القائم أو بغيره من الصكوك الدولية التي يقتضيها الحال أو بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي تنص على التزامات أشد أو التي تنطبق على نطاق أوسع.

٧- تتضمن الفقرة (هـ) من المادة ٢ من مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات تعريفاً للمنطقة المحددة بعلامات تعريفاً أضعف كثيراً من ذلك الوارد في مجموعة التوصيات. وهذا يشكل مبعث قلق رئيسي لأن تعريف المنطقة المحددة بعلامات في مجموعة التوصيات، والذي جاء كجزء من تسوية شاملة جعلت كامل نص مجموعة التوصيات ووضعه النهائي المتوخى واضحين، كان تعريفاً أضعف أصلاً من التعريف الوارد في البروتوكول الثاني المعدل.

٨- ووفقاً لتعريف المنطقة المحددة بعلامات الوارد في مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات، فإن مجرد وضع علامات بدون توفير أي حماية يكفي لاعتبار منطقة ما منطقة محددة بعلامات. ويرد مفهوم المنطقة المحددة بعلامات في اقتراح المنسق، إضافة إلى وروده في المادة ٢ (التعاريف)، وفي المادة ٩ (انظر التعليقات على المادة ٩ أدناه). وإذا كانت الفكرة هي إدراج هذا الاستثناء للمنطقة المحددة بعلامات في الشروط غير القائمة حالياً بشأن إمكانية الكشف والحياة النشطة، فإن هذه الفكرة تقوّض على نحو خطير شروط إمكانية الكشف وشروط الحياة النشطة.

٩- وأما المادة ٥ من مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات فتُغفل الفقرة ٣٠(أ) من مجموعة التوصيات، هذه الفقرة التي تجعل كل دولة أو كل طرف في نزاع مسؤولاً، بموجب التوصيات/الأحكام، عن جميع الألغام غير الألغام المضادة للأفراد المستخدمة من قِبَله، ويتعهد بتطهير أو إزالة أو تدمير أو إبقاء هذه الألغام على النحو المحدد في التوصيات/الأحكام.

١٠- ومن شأن الفقرة ٣ من المادة ٧ من مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات، بحسب منطق البروتوكول الثاني المعدل ومجموعة التوصيات التي أعدها المنسق السابق، أن تشير إلى الفقرة ٢ (وليس إلى الفقرة ١).

١١- وأما الفقرة ١(ب) من المادة ٩ المتعلقة بالنقل في مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات فتُدخل استثناءً للمنطقة المحددة بعلامات لا يرد في مجموعة التوصيات. وهذا الاستثناء للمنطقة المحددة بعلامات ينطوي على خطر تفريغ حُكم رئيسي بشأن النقل من معناه لأنه من المستحيل التثبت وقت النقل مما إذا كانت الألغام غير الألغام المضادة للأفراد ستُستخدم في منطقة محددة بعلامات أم لا.

١٢- وتُغفل المادة ٩ في مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات الفقرة ٣٧ من مجموعة التوصيات، هذه الفقرة التي تعتبر أن التوصيات/الأحكام المتعلقة بالنقل تكون فعالة عند بدء نفاذ بروتوكول الألغام غير الألغام المضادة للأفراد بغضّ النظر عن الفترات الانتقالية التي يمكن أن تستفيد منها دول بشأن شروط إمكانية الكشف والحياة النشطة.

١٣- مرفقا مجموعة الأحكام بشأن استخدام الألغام غير الألغام المضادة للأفراد/الألغام المضادة للمركبات: إن إدراج مواصفات للتدمير الذاتي، والإبطال الذاتي للمفعول، والتخميد الذاتي في مرفق الممارسة الفضلى يُعتبر حكماً مسبقاً على الأحكام المتعلقة بالحياة النشطة التي وُصفت بأنها أحكام قيد النظر لأن هذه المواصفات يمكن أيضاً

إدراجهـــا في الـــنص الرئيسي للبروتوكول نفسه الملزم قانوناً أو في المرفق الملزِم قانوناً. وفي مجموعة التوصيات، أُدرجت هذه المواصفات في مرفق الممارسة الفضلى باعتبارها جزءاً من تسوية نهائية شاملة تتعلق بالنص وبالوضع الـــنهائي المـــتوخى لمجموعة التوصيات ككل. ولذلك فإنه من غير المنطق وصف إمكانية الكشف والحياة النشطة باعتبارهما مسألتين تنتظران البت فيهما، والافتراض في الوقت ذاته أن المواصفات المتعلقة بالتدمير الذاتي والإبطال الذاتي للمفعول والتخميد الذاتي لا يمكن أن تكون إلا ممارسة فضلى وليس أحكاماً ملزمة قانوناً.

١٤- يقدّر الاتحاد الأوروبي تقديراً كبيراً جهود المنسق المعني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى مواصلة المناقشات بشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد في الدورة الخامسة عشرة للفريق العامل المعـــني بالألغام غير الألغام المضادة للأفراد وإلى ما بعد تلك الدورة بإشراف المنسق القدير، وتبقى أبواب الاتحاد مفتوحة لجميع المناقشات والمشاورات.

- - - - -